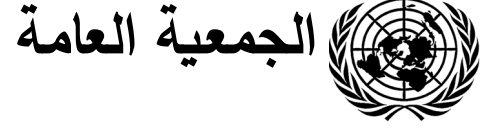


Distr.: General  
3 September 2020  
Arabic  
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي  
الدورة الثالثة والخمسون المستأنفة  
فيينا (عبر الإنترنت)، 14-18 أيلول/سبتمبر 2020

### مسائل أخرى

ورقة مقدمة من أستراليا وإسرائيل والبحرين وبيرو وتايلند وشيلي والمكسيك  
والولايات المتحدة الأمريكية واليابان

### مذكّرة من الأمانة

قدمت حكومات أستراليا وإسرائيل والبحرين وبيرو وتايلند وشيلي والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية واليابان مقترحا بشأن الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بإصلاح نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين المستأنفة. وقد تلقت الأمانة هذه الورقة في 3 أيلول/سبتمبر 2020. ويرد في مرفق هذه المذكرة النص الذي تسلّمته الأمانة، مستنسخاً بالشكل الذي تلقّته به.



## ورقة مقدمة من أستراليا وإسرائيل والبحرين وبيرو وتايلند وشيلي والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية واليابان

### العوامل التي تدعو إلى النظر في الحاجة إلى تخصيص المزيد من موارد المؤتمرات للفريق العامل الثالث

#### مقدمة

توفر مذكرة الأمانة الموجهة إلى اللجنة<sup>(1)</sup> بشأن تخصيص موارد إضافية للفريق العامل الثالث معلومات أساسية هامة وسياقا مفيدا بشأن السبل الممكنة للنظر في إدارة الفريق العامل الثالث وما تفرضه خطة الإصلاح الخاصة به على الفريق العامل والأمانة. وهي تبرز، على وجه الخصوص، ضرورة أن يسعى الفريق العامل الثالث إلى إكمال ولايته بحلول موعد يكفل أن يكون العمل المتعلق بالإصلاح مفيدا.

ويواصل الفريق العامل الثالث التقدم في ولايته من خلال عملية تقودها الحكومات، على نحو تعاوني وشفاف، يكفل المشاركة الكاملة للمسؤولين الحكوميين الذين لديهم خبرة ذات صلة في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. كما أظهر الفريق العامل قدرا كبيرا من المرونة والإبداع في مواصلة عمله في ضوء تأجيل دورته التاسعة والثلاثين، التي كان من المقرر عقدها في الربيع الماضي في نيويورك. واستخدام الحلقات الدراسية الشبكية للتعلم بشكل أكبر في استكشاف المواضيع التي كان من المقرر مناقشتها في الدورة التاسعة والثلاثين المؤجلة والدعوات لتقديم ورقات مكتوبة بشأن مشروع مدونة قواعد السلوك مثالان على مدى سعة حيلة الأمانة ومرونة الوفود وقدرتها على التكيف بهدف مواصلة إرساء الأسس اللازمة للمضي قدما عندما يتسنى استئناف المداولات بالحضور الشخصي.

إن الطلب المقدم إلى اللجنة بأن تنظر في توصية الجمعية العامة بتوفير موارد إضافية للفريق العامل الثالث قد سبق الظهور الكامل للأثار الحقيقية لجائحة كوفيد-19 نفسها على سفر وميزانيات الوفود المشاركة. وبذلك، ستخضع مذكرة الأمانة للتقيح لتجسد مستوى عدم اليقين بشأن الموعد الذي يمكن أن تستأنف فيه الدورات المعقودة بالحضور الشخصي وقدرة الوفود على تحمل تكاليف إضافية تتعلق بالسفر والموارد البشرية في ضوء الأثر الاقتصادي الكبير على الميزانيات وحالة عدم اليقين التي تسود في إطار التخطيط الشامل الذي ولّته الجائحة. وسيكون من المفيد أيضاً، بالإضافة إلى الورقة، مناقشة تجربة الأونسيترال الأخيرة المتعلقة باستخدام بدائل للاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي من أجل التقدم في العمل. وكما كان متوخى في الأصل، فالنظر في طلب تخصيص موارد إضافية كان سيعقب اجتماع الفريق العامل الثالث في ربيع عام 2020. ففي ذلك الاجتماع، كان الفريق العامل سيعمل استعراضه لمبادرات الإصلاح وكانت ستتاح له الفرصة للنظر بعناية في المسائل التي يود أن يتابعها في المستقبل وفي تسلسلها بوجه عام، ولوضع جدول أعمال لمعالجتها. غير أن ذلك الاجتماع تأجل ولم تكتمل هذه المهمة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة الموارد الإضافية.

ويُقترح اتخاذ قرار بشأن الموارد الإضافية المخصصة للفريق العامل الثالث لينظر فيه خلال دورة اللجنة الثالثة والخمسين المستأنفة، في الفترة من 14 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2020. وفي ضوء هذه الملاحظات العامة، ولأسباب التالية، فإن اعتماد مقرر بشأن تخصيص موارد إضافية في دورة اللجنة هذه سيكون سابقاً لأوانه. ونظراً للظروف العصبية الراهنة، سيكون من الحكمة أن توجّل اللجنة اتخاذ هذا القرار إلى أن تجتمع في دورتها

(1) A/CN.9/1011

الرابعة والخمسين في تموز/يوليه 2021 من أجل إتاحة الفرصة لوضع وتحليل مجموعة أوسع من الخيارات لإنجاز ولاية الفريق العامل الثالث بكفاءة وفعالية.

### حالة عدم اليقين الناجمة عن جائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بالسفر والاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي

لقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى ظهور مستوى غير مسبوق من عدم اليقين بشأن القدرة على تحديد موعد للاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي وتوافر موارد لأعضاء الوفود، سواء من حيث أموال السفر أو الوقت. فالقيود المفروضة على السفر، بما في ذلك حظر السفر من بعض مناطق العالم إلى فيينا ونيويورك، فضلاً عن متطلبات الحجر الصحي، تجعل المشاركة غير ممكنة عملياً بالنسبة للعديد من الوفود، على الأقل في المستقبل المنظور. وبالإضافة إلى ذلك، تحد الاختلافات بين مناطق التوقيت من مقدار الوقت الذي يمكن استخدامه بشكل واقعي للمشاركة عن بعد. وهكذا وبالنظر إلى انعدام اليقين هذا، من الصعب على العديد من الدول في هذا الوقت أن تقدم التزامات مسبقة بشأن وقتها ومواردها. كما أن الجائحة ولدت مهام ومسؤوليات غير متوقعة تحد بشكل أكبر من الوقت والموارد التي يمكن لأعضاء الوفود تخصيصها لاجتماعات الفريق العامل. وأي قرار يطلب تخصيص المزيد من وقت المؤتمرات والموارد للفريق العامل الثالث ينبغي أن يحظى بتأييد واسع النطاق ويكفل مشاركة متساوية ومنتسقة لجميع وفود المسؤولين الحكوميين الذين لديهم خبرة في مجال منازعات الاستثمار، كما كان عليه الحال قبل الجائحة. واتخاذ قرار بالسعي إلى الحصول على موارد إضافية قبل انتهاء حالة عدم اليقين هذه يغفل حقيقة مفادها أن الوفود المشاركة لا تعرف ببساطة متى ستتمكن من المشاركة مشاركة كاملة مرة أخرى.

### التقييم الكامل للخيارات الممكنة لتعزيز الاستخدام الكفء لموارد الأونسيترال المتاحة

ينبغي أن ينظر أي قرار يتعلق بالبيت فيما إذا كان المزيد من وقت المؤتمرات ضرورياً في توافر وقت مؤتمرات إضافي لدى الأونسيترال فعلاً. ففي عام 2018، اتخذت اللجنة بنفسها قرار العمل بكفاءة أكبر والسعي إلى إدارة أعمالها خلال دورة مدتها أسبوعان بدلاً من دورة مدتها ثلاثة أسابيع كل عام. وقد فعلت ذلك بشكل جزئي من أجل إتاحة وقت إضافي من وقت المؤتمرات لكي تستخدمه الأفرقة العاملة عند الضرورة. وتبرز مذكرة الأمانة أن هذا الأسبوع الإضافي من وقت اللجنة قد لا يكون متاحاً دائماً بسبب عمل اللجنة، وأنه قد تكون هناك صعوبات تتعلق بالجدولة الزمنية إذا لم يتخذ قرار إتاحة ذلك الأسبوع للفريق العامل الثالث حتى انعقاد اجتماع اللجنة نفسها.<sup>(2)</sup> بيد أن للجنة السلطة التقديرية لقرّر طول دوراتها المقبلة مسبقاً. وهكذا، على سبيل المثال، يمكن برمجة أي وقت إضافي من وقت المؤتمرات قد يخصص للفريق العامل الثالث ليتزامن مع دورة اللجنة نفسها، على افتراض أن الوفود ستتاح لها الموارد اللازمة التي ستتمكن خبراء الفريق العامل الثالث التابعين لها من حضور الدورة. وإذا كان هذا النهج ممكناً، فيمكنه أيضاً أن ييسر تقديم أي خيارات للإصلاح يكون الفريق العامل قد أنجزها لكي تنتظر فيها اللجنة، لا سيما إذا كان مطلوباً من خبراء الفريق العامل الثالث في إطار دورة اللجنة معالجة أو حل أي مسائل من أجل اللجنة حتى يتسنى لها النظر في خيار الإصلاح المقترح على نحو كامل.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يراعي قرار اللجنة بشأن مقدار وقت المؤتمرات الإضافي الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19. ففي حين كشفت الجائحة عن مزايا بدائل الاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي والتحديات القائمة أمامها، أظهرت أيضاً أن أساليب عمل مختلفة قد تكون أكثر ملاءمة لمهام مختلفة. وهكذا، توجد الآن مجموعة متنوعة من الأشكال المتاحة، ومن الممكن تناول المهام الفردية المتصلة بولاية الفريق العامل بطرائق مختلفة وقد تكون في الواقع أكثر ملاءمة لأشكال مختلفة لإنجاز تلك المهمة المحددة. وهذا الفهم

(2) المرجع نفسه، الفقرة 28.

الأفضل للمهام وتمايزها أمر هام بصفة خاصة بالنسبة للفريق العامل الثالث، حيث تشارك العديد من الوفود بنشاط في تشكيل عمل الفريق، ويجري النظر في الوقت نفسه في أنواع مختلفة من الحلول. ومن أمثلة ذلك:

- يمكن أن يكون استخدام الحلقات الدراسية الشبكية لتوفير معلومات أساسية بشأن الحلول القائمة لبعض الشواغل المتعلقة بنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول التي استبانها الفريق العامل وسيلة أكثر كفاءة بالنسبة للوفود لتبادل خبراتها فيما يخص بعض أدوات الإصلاح المحتملة. ومن شأن إيجاد طريقة لتيسير الترجمة لفائدة هذه الحلقات الدراسية الشبكية المساعدة على زيادة فهم الوفود لهذه المسألة.
- كما أن استخدام التعليقات المكتوبة، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، بشأن مشاريع الأحكام يمكنه أيضاً أن يتيح للوفود تبادل خبراتها على نحو أيسر وأكثر دقة من أي مداخلة شفوية في اجتماع يعقد بالحضور الشخصي.
- يمكن أن ييسر استخدام المنصات الافتراضية لتمكين الوفود من عقد مناقشات غير رسمية، مثل منصة "Interprefy" التي تستخدمها الأونسيترال حالياً في الدورات الرسمية، المضي قدماً بالقضايا حتى ينظر فيها الفريق العامل لاحقاً.

ومن ثم، فاستكشاف كيفية استخدام هذه الأدوات والمهام المختلفة سيكفل اتخاذ اللجنة قرارها استناداً إلى الدروس الإضافية المستفادة من الجائحة. ومن المرجح أن يخلص الفريق العامل إلى أن هذه المنهجيات توفر على الأقل بعض البدائل عن الوقت الإضافي المقترح تخصيصه لاجتماعات الفريق العامل بكامل هيئتها.

#### الحاجة إلى خطة عمل للفريق العامل الثالث لأداء ولايته بكفاءة

تلاحظ مذكرة الأمانة عن حق أنه، لكي يكون لهذا المشروع أثر مفيد، ينبغي أن يركز جهوده على مبادرات إصلاحية محددة وأن تكون له نقطة نهاية محددة في المستقبل القريب. وينبغي وضع توجيهات اللجنة مع وضع هذه الأهداف في الاعتبار. ولكي تقوم اللجنة بذلك بحكمة، ينبغي أن تكون على علم بعدد من العوامل الأخرى التي ينبغي النظر فيها عند اتخاذ قرار طلب تخصيص موارد إضافية.

ويحتاج الفريق العامل الثالث إلى إكمال استعراضه لخيارات الإصلاح من أجل النظر في جدول أعماله في المستقبل قبل أن تتمكن اللجنة من إجراء تقييم كافٍ لوجود حاجة إلى تخصيص موارد إضافية للفريق العامل الثالث لإنجاز ولايته. وبالتالي، قد يكون من الصعب تقييم الحاجة إلى موارد إضافية حالياً لأن ذلك التقييم يتأثر باستعراض يجريه الفريق العامل ولم يكتمل بعد ولكنه يسبق عادة إنجاز اللجنة لهذا التقييم. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يستند قرار اللجنة إلى آراء وتوصيات الفريق العامل نفسه بشأن نطاق عمله في المستقبل والطريقة التي يسعى إلى اتباعها في تناول هذا العمل. ولا يزال يتعين على الفريق العامل الثالث النظر في ستة مواضيع متبقية هي: '1' دور الدول في تفسير المعاهدات؛ '2' دور الوساطة في تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول؛ '3' الإصلاحات المحتملة لمعالجة دعاوى العيبية والإجراءات المتعددة؛ '4' استخدام ضمان سداد التكاليف؛ '5' خسائر المساهمين الانعكاسية؛ '6' النظر في صك متعدد الأطراف. وكان من المقرر النظر في هذه المواضيع في الربيع الماضي، ومن المقترض الآن أن تكون على جدول أعمال دورة خريف 2020 التي ستعقد في الفترة من 5 إلى 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وفي حين أن من المرجح جداً أن يسعى الفريق العامل إلى مواصلة الإصلاحات في هذا المجال، ينبغي النظر في كيفية إدراج هذه الإصلاحات ضمن مجموعة أوسع من الإصلاحات، لأنها إصلاحات مناسبة لنظام مخصص لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وكذلك لأي إصلاحات هيكلية محتملة. ومن المهم أن يتيح الفريق العامل هذه المعلومة للجنة حتى تستند إليها في قرارها بشأن ضرورة تخصيص المزيد من وقت المؤتمرات ومتى قد يكون ذلك ضرورياً.

وعلاوة على ذلك، من الضروري أيضا وجود وقت كافٍ بين الاجتماعات من أجل تمكين الوفود المشاركة من بلورة مواقفها والرد على آراء الوفود الأخرى. فتخصيص المزيد من وقت المؤتمرات، حتى وإن كان على المدى البعيد، لن يسفر بالضرورة عن أي تقدم إذا لم يكن لدى الوفود الوقت الكافي لبلورة آرائها وصقلها من خلال التشاور على الصعيد الداخلي ومع الوفود الأخرى. وكما تشير إلى ذلك عن حق مذكرة الأمانة، يمكن للجلسات غير الرسمية أن تساعد الوفود على فهم مواقف بعضها البعض وتعزيز التوصل إلى توافق في الآراء.<sup>(3)</sup> وينبغي مراعاة الوقت المخصص لهذا النوع من تبادل الآراء على الصعيد غير الرسمي بين الاجتماعات الرسمية في إطار المناقشة المتعلقة بتخصيص أي موارد إضافية من الوقت للمؤتمرات المعقودة بالحضور الشخصي أو غيرها من المؤتمرات.

ومع ذلك، هناك بالتأكيد أوقات لا يمكن الاستعاضة فيها عن الاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي بأشكال أخرى لتبادل الآراء. وتقييم الوقت الذي قد يلزم فيه عقد تلك الدورات الإضافية سينهض بالعمل بشكل بناء وسيساعد الفريق العامل الثالث على تنظيم نفسه من أجل إنجاز مهمته.

وتبرز مذكرة الأمانة بعض التحديات التي تواجه تسلسل وتوقيت وضع خيارات الإصلاح المتعددة.<sup>(4)</sup> غير أن هذه التحديات تحتاج إلى مزيد من التقييم في ضوء خيارات الإصلاح التي يبحثها الفريق العامل. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى التجارب الحديثة، يمكن أن تتيح أدوات أكثر ملاءمة فرصا فعالة للوفود المشاركة لوضع عناصر محددة من خيارات الإصلاح، الأمر الذي قد لا يتطلب كل ذلك الوقت الذي اقترحه الأمانة من وقت المؤتمرات المعقودة بالحضور الشخصي.

### الخلاصة

لقد أدت هذه الجائحة وما خلفته من عواقب إلى ظهور مستوى غير مسبق من عدم اليقين بشأن توقيت استئناف الاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي في الأونسيترال وتوافر الموارد للمشاركين من الدول الأعضاء للسفر على النحو المقرر أصلا في ضوء القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19 وعدم اليقين بشأن الميزانية. وبصورة أعم، ينبغي أن يوازن طلب تخصيص موارد إضافية من خلال النظر إجمالا في قدرة الوفود المشاركة التي تعمل على هذه المسألة على استيعاب أي موارد إضافية، نظرا للقيود الخاصة بها والمتعلقة بالميزانية والوقت، فضلا عن إدارة الأهداف السياسية المتنافسة.

إن مسألة ما إذا كان الفريق العامل الثالث يحتاج إلى موارد إضافية مسألة صعبة. فهي ليست مجرد مسألة حسابية تتعلق بحجم الوقت الإضافي الذي ينبغي للجنة أن تطلبه من الجمعية العامة، بل تتعلق بما ينبغي تخصيصه من الموارد وكيفية توزيعها. كما سيساعد إجراء مناقشة في إطار الفريق العامل الثالث بشأن جدول أعماله وخطة عمله في المستقبل على توجيه نظر اللجنة في هذه المسألة بشكل أفضل، بما في ذلك فيما يتعلق بمختلف الأدوات المتاحة للمضي قدما بهذا العمل. وباختصار، عندما تجتمع اللجنة في الصيف المقبل في عام 2021، ستكون لديها معلومات هامة ليست متاحة لها الآن، بما في ذلك التوقعات المتعلقة بالسفر والظروف الصحية وتقييم أكثر دقة للوقت الذي سيصبح فيه تخصيص المزيد من وقت المؤتمرات ضروريا. وبناء على ذلك، ينبغي تأجيل البت في مسألة تخصيص موارد إضافية للفريق العامل الثالث حتى الاجتماع المقبل للجنة في عام 2021.

(3) المرجع نفسه، الفقرات 29-36.

(4) الوثيقة A/CN.9/1011، الفقرة 38.